

جدول المواد

الصفحة	التعيين
2	مقدمة
3	الفصل الأول : تحسين الحكامة وتعزيز دولة القانون
3	القسم الأول: عصرنة الحكامة الإقليمية والعلاقات مع المواطنين
5	القسم الثاني : رقمنة الإدارة العمومية
5	القسم الثالث : مواصلة عصرنة الحكامة المالية
7	القسم الرابع : مواصلة إصلاح العدالة وعصرنتها
9	الفصل الثاني : النشاط الاقتصادي
9	القسم الأول : قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
11	القسم الثاني : قطاع الصناعة والمناجم
13	القسم الثالث : قطاع الطاقة
14	القسم الرابع : قطاع السياحة والصناعة التقليدية
15	القسم الخامس قطاع التجارة
17	الفصل الثالث : تعزيز المنشآت القاعدية والخدمات للمواطنين
17	القسم الأول : قطاع الأشغال العمومية والنقل
18	القسم الثاني : تطوير الموارد المائية
19	القسم الثالث : عصرنة المواصلات السلكية واللاسلكية
20	الفصل الرابع : التقدم المحقق في مجال التنمية البشرية
21	القسم الأول : في مجال البيئة
21	القسم الثاني : تطوير السكن والعمران
22	القسم الثالث : الجهود المبذولة في قطاع التربية الوطنية
23	القسم الرابع : تطوير التعليم العالي والبحث العلمي
25	القسم الخامس : تطوير التعليم والتكوين المهنيين
26	القسم السادس : تطوير قطاع الصحة
27	الفصل الخامس : التنمية الاجتماعية والثقافية
27	القسم الأول : التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
28	القسم الثاني : في مجال العمل والحماية الاجتماعية
30	القسم الثالث : التكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق وترقية الذاكرة
31	القسم الرابع : التكفل بالشباب والرياضة
32	القسم الخامس : الشؤون الدينية
32	القسم السادس : الاتصال
33	القسم السابع : الثقافة
34	الفصل السادس: الجالية الوطنية بالمهجر والسياسة الأجنبية والدفاع الوطني
34	القسم الأول : التكفل بالجالية الوطنية بالمهجر
35	القسم الثاني : سياسة خارجية هجومية
37	القسم الثالث : سياسة دفاع فعالة
38	خلاصة : فضائل الاستمرارية
	الملحق 1 : الإنجازات المحققة سنتي 2017 و 2018
	الملحق 2: الإنجازات المحققة بين 2014 و 2018
	الملحق 3: الإنجازات المحققة في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2018.

مقدمة

صادق المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 21 سبتمبر 2017، على مخطط العمل الذي قدمته الحكومة، لمواصلة تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

وطبقا للمادة 98 من الدستور، تقدم الحكومة بيان السياسة العامة، لتعرض من خلاله تنفيذ مخطط عملها الذي تم في ظروف حادة من جميع النواحي.

فعلى الصعيد السياسي: كان للحكومة أن نظمت الانتخابات المحلية في شهر نوفمبر 2017، وأشرفت على تجديد نصف الأعضاء المنتخبين بمجلس الأمة في ديسمبر 2018. كما شرعت الحكومة في التحضير للانتخابات الرئاسية المقررة في أبريل 2019.

وعلى الصعيد الأمني: يشهد البلد هدوءا مستقرا كان ثمرة تجند الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وتضحياتها الجسام في بيئة إقليمية غير مستقرة.

أما في مجال الحكامة: فقد عكفت السلطات العمومية على مواصلة الإصلاحات وتنشيطها في شتى المجالات، ولاسيما: (1) - تعزيز دولة القانون وإدارة عمومية عصرية وأكثر شفافية، (2) - ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، و (3) - فتح الورشات الخاصة بتكليف سياسة الدعم العمومية مع قواعد الشفافية والعدالة الاجتماعية.

وفي الجانب المالي: حرصت الحكومة أولا على ضمان التعبئة الداخلية للتمويل الذي يقتضيه تنفيذ الميزانية العمومية، وأيضا على تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.

في المجال الاقتصادي: كان لبرامج الاستثمار العمومية الهامة وللحجم الكبير من الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تم ضخها ببلدنا، وكذا الآثار المترتبة عن دعم الدولة لقطاع الفلاحة، أن مكنت من تحقيق نسبة نمو معتبرة خارج المحروقات، قدرت بـ 2,4 بالمائة في سنة 2017 و بـ 3,4 بالمائة في سنة 2018. غير أن قطاع المحروقات تعرض لتقلبات الأسعار وأيضا لتراجع الإنتاج المحلي للنظ بسبب خفض الحصص الوطنية، وعمليات إصلاح منشآت البلد النفطية.

وبخصوص الملف الاجتماعي: تميزت الأشهر الثمانية عشر الأخيرة بالإبقاء على سياسة اجتماعية مدعمة في جميع المجالات، سواء تعلق الأمر بتدخل الدولة لترقية التنمية البشرية، أو بسياسة العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، حيث رُصدت أموال هامة في إطار الدعم العمومي المباشر وغير المباشر.

ومن جهتها، حظيت الجالية الجزائرية بالمهجر أكثر من أي وقت مضى ببالغ الاهتمام في إطار العمليات التي باشرتتها الحكومة.

وعلى الصعيد الدولي، تميزت الدبلوماسية الجزائرية التي حدّد فخامة رئيس الجمهورية اتجاهها وأضفى عليها دفعا قويا، بحضور حثيث على جميع الجبهات، في إفريقيا وفي العالم العربي وفي أوروبا ومع باقي دول العالم.

ذلكم إذا ملخص وجيز للتقرير الذي تعرضه الحكومة على البرلمان.

الفصل الأول: تحسين الحكامة وتعزيز دولة القانون

القسم الأول: عصرنة الحكامة الإقليمية والعلاقات مع المواطنين

تواصل إدارة الداخلية والجماعات المحلية ديناميكيتهما في الإصلاح والعصرنة.

1. **تعميم وثائق التعريف البيومترية:** شهدت العملية إصدار 13 مليون جواز سفر بيومتري، وقرابة 11 مليون بطاقة تعريف بيومترية، في حين تم الشروع في إصدار رخص السياقة البيومترية.
2. **تم إحداث رقم تعريف وطني** وتعميمه ليشمل كافة المواطنين. وقد مكنت هذه القاعدة المعلوماتية التي تم إيصالها لعدة قطاعات وزارية، من تخفيف عدد من الملفات الإدارية التي كان يودعها مرتادو الإدارة في السابق، كما مكنت من المعالجة السريعة لعدة عقود إدارية.
3. **تعد ترقية اللامركزية** من الأهداف الهامة التي تعكف الحكومة على تحقيقها طبقا للتوجيهات التي ما فتئ السيد رئيس الجمهورية يكررها.

وقد شرعت في هذا السياق لجنة وزارية مشتركة في تحويل بعض مجالات الاختصاص من المستوى الوزاري إلى مستوى الولايات.

وشملت هذه العملية 14 إجراء تمثلت على وجه الخصوص في: (1) - المصادقة على المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير الخاصة بالمدن التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، (2) - منح رخص البناء بالنسبة للمشاريع العقارية التي تتعدى 600 سكن، (3) - منح الاعتماد للأعوان والمرقنين العقاريين، (4) - منح رخص البناء بالنسبة لكافة المشاريع الاستثمارية، (5) - منح الامتيازات العقارية بالمناطق الصناعية ومناطق النشاطات ومناطق التوسع السياحي، (6) - إنجاز المناطق الصناعية ومناطق التوسع السياحي وتهيئتها، (7) - تصديق الشباك المحلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على كافة الاستثمارات التي لا تتعدى قيمتها عشرة ملايين دج، (8) - منح عقود و رخص استغلال المحاجر.

وستستمر عملية اللامركزية الخاصة بالعقود والقرارات الإدارية، لاسيما على ضوء التوصيات المنبثقة عن اللقاء الذي جمع الحكومة بالولاية.

4. **عصرنة الحكامة الإقليمية:** أطلقت ورشة مراجعة التشريع الخاص بالمجالس الشعبية البلدية والولائية ودمجه، على أن تعرض نتائجها على البرلمان سنة 2019.

وبغية ترقية اللامركزية: (1) - عززت صلاحيات الولاية المنتدبين بالجنوب بشكل يتيح تقريب الخدمة العمومية أكثر من المواطن، (2) - وتم إحداث مقاطعات إدارية جديدة على مستوى المدن الجهوية الكبرى، (3) - كما أحدثت عدة مندوبيات بلدية عبر الوطن. وبالموازاة مع ذلك تم انتهاج سياسة خاصة بتكوين موظفي الجماعات المحلية وإعادة تأهيلهم، واستفاد منها أيضا قرابة 2000 منتخب محلي.

5. **المالية المحلية:** تم الشروع في تحضير مشروع القانون المتعلق بإصلاحها، على أن يعرض سنة 2019 على البرلمان. وسيشكل إصلاح المالية المحلية تحولا عميقا في الحكامة المحلية ولاسيما في ترقية اللامركزية.

6. **تفويض الخدمة العمومية:** تم الشروع في هذا المسعى، وهو لا يعد خوصصة على الإطلاق، بل يهدف إلى تثمين مختلف المنشآت المحلية الرياضية منها والثقافية، وغيرها من المنشآت التي غالبا ما يتعذر استغلالها بسبب افتقار الجماعات المحلية للإمكانات، حيث سيتم استغلالها مستقبلا عن طريق منحها في شكل امتياز لفائدة الشباب من أصحاب المؤسسات الصغيرة. ويمكن هذا المسعى أيضا من تحسين فعالية بعض الخدمات المحلية التي ستمنح هي الأخرى في شكل امتياز.

7. **التنمية المحلية:** رفعت الاعتمادات المخصصة لبرامج التنمية البلدية من 60 إلى 100 مليار دج في السنة في سنتي 2018 و2019. وتعزز هذا الجهد الذي بذلته الدولة لرفع هذه الميزانية، بإسهم صندوق تضامن الجماعات المحلية الذي رصد في سنتي 2017 و2018 مبلغ 136 مليار دج لتمويل مئات المشاريع التنموية المحلية.

وُنفّذت من جهة أخرى برامج مختلفة خلال السنتين الأخيرتين، تهدف بالخصوص إلى: (1) - تحسين تزويد المدن بالماء الشروب و (2) - وتحسيس البلديات بضرورة استعمال الطاقات المتجددة، (3) - وضمان نجاح المواسم الصيفية في المناطق الساحلية.

كما استفادت المناطق الحدودية من برامج تكميلية سطرت لعدة سنوات.

8. **بخصوص دولة القانون وترقية الحريات العمومية:** أطلقت ورشات في أعقاب مراجعة الدستور، لتحسين التشريع المتعلق بـ: (1) - الاجتماعات والتظاهرات العمومية و (2) - كذا بالأحزاب السياسية.

9. **في مجال الأمن العمومي:** تُبذل جهود معتبرة في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية ولاسيما في وسط الشباب. ولأجل الحفاظ على الأمن والنظام العموميين، يتم تعزيز شبكة الهياكل المناسبة وتوزيعها بإحكام عبر التراب الوطني. ومن جهة أخرى مكن لجوء الشرطة القضائية إلى استعمال الطرق العصرية من تحسين النتائج بشكل معتبر.

10. أخيرا وفيما يخص مكافحة الهجرة غير الشرعية: تنظم عمليات لترحيل المهاجرين غير الشرعيين، في إطار اتفاقات مبرمة مع بلدانهم الأصلية. وتتم هذه العمليات بكل ما يستدعيه الأمر من مرافقة طبية وإنسانية، ويتم ذلك على عاتق الدولة وحدها.

القسم الثاني: رقمنة الإدارة العمومية

كُلفت لجنة وزارية مشتركة بمتابعة هذا الملف بالتنسيق مع قطاع الرقمنة.

ويسجل هذا العمل تقدما يبعث على الارتياح، ولا سيما من خلال: (1)- التعميم التدريجي لربط الإدارات العمومية بشبكة البطاقية المتضمنة لرقم التعريف الوطني، (2)- الربط التدريجي للإدارات المركزية بكافة مصالحها اللامركزية على مستوى الولايات وحتى البلديات، (3)- العمل حاليا على إحداث مرجع وطني للأمن المعلوماتي على مستوى كافة الإدارات والمصالح العمومية، (4)- استكمال إدخال التوقيع الإلكتروني حيز التطبيق، (5)- إطلاق "مركز معطيات" يأوي المعطيات الرقمية الخاصة بكافة الإدارات والمصالح العمومية.

القسم الثالث: مواصلة عصرنة الحكامة المالية

يكنم مجيء اقتصاد السوق من جهة، والإرادة في إصلاح حكامه البلد وعصرنتها من جهة أخرى، وراء الجهد الذي يبذل منذ بضعة سنوات، لعصرنة الحكامة المالية. وباتت هذه الأخيرة تتطور لاسيما عبر: (1)- عصرنة تسيير الميزانية، (2)- وتعزيز مكافحة الآفات الاقتصادية والمالية، (3)- وعصرنة إدارة أملاك الدولة، (4)- ومساعدة إدارة الخزينة، (5)- وكذا عصرنة النظام البنكي والمالي.

I- بخصوص عصرنة تسيير الميزانية: نسجل على وجه الخصوص :

أ - إصدار القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية، الذي يحمل إصلاحا عميقا لصياغة ميزانية الدولة، يدخل حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2022،

ب - إصدار تشريعات جديدة متعلقة بنفقات التجهيز التي تخصصها الدولة. وستمكن هذه النصوص على وجه الخصوص من: (1) - ضمان سهولة أكبر في تبليغ رخص البرامج السنوية، (2) - وتطهير قائمة الاستثمارات العمومية لتكييفها مع إمكانيات الدولة المالية،

ج - إصلاح المحاسبة الخاصة بالدولة وبالجماعات المحلية من خلال: (1)- إعداد القائمة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة، (2)- ومطابقة المحررات المحاسبية للمعايير الدولية في هذا المجال،

د - الشروع في إصلاح المالية المحلية، الذي يهدف على وجه الخصوص إلى تزويد الجماعات المحلية بموارد أكثر أهمية.

III- بخصوص مكافحة الآفات الاقتصادية والمالية: نسجل على وجه الخصوص ما يلي:

أ - **تعزيز المراقبة الجبائية ومكافحة الغش الجبائي:** وقد حقق هذا المسعى الشامل النتائج التالية:
(1)- تحسين تحصيل الضرائب بنسبة تقارب 15 بالمائة في السنوات الأخيرة، (2)- وأيضاً تحسين نتائج مكافحة الغش الجبائي بشكل معتبر.

ب - **تعزيز مكافحة الغش الجمركي:** (1)- تعززت على مستوى الحدود عمليات مراقبة التهريب ولاسيما تهريب المواد المدعمة، (2)- كما تضاعفت عمليات مكافحة تهريب رؤوس الأموال، على أن تتعزز أكثر في المستقبل من خلال مراقبة القيم الحقيقية للمنتجات المستوردة بغية مكافحة تضخيم الفواتير. (3) - وأبرمت في هذا المجال عدة اتفاقيات تعاون بين إدارتنا الجمركية ونظيرتها من بلدان أخرى، مما سيكون له بالتأكيد أثر إيجابي إضافي على مكافحة الغش الجمركي،

ج **تعزيز المراقبة البعدية لتنفيذ النفقات العمومية:** ولاسيما من خلال (1) - التقليل الأفضل بالملاحظات المدونة في التقارير السنوية الصادرة عن مجلس المحاسبة، (2)- وتعزيز الوسائل التي بحوزة المفتشية العامة للمالية حتى تضاعف تدخلاتها.

III- بخصوص مساعدة إدارة أملاك الدولة الوطنية: نسجل على وجه الخصوص:

أ - **الاستكمال القريب لورشة أملاك الدولة** عبر كل التراب الوطني. وقد بلغت هذه الأخيرة التي تم إطلاقها قبل عدة سنوات، مستويات هامة توحى باستكمالها في نهاية العشرية الجارية.

ب - **إعداد عقود الامتياز العقاري لفائدة القطاع الاقتصادي.** وفي هذا الإطار: (1)- استكملت عملية منح العقود الخاصة بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى امتياز فلاح، (2)- في حين يشهد إعداد عقود الامتياز لفائدة المستثمرين المستفيدين من أوعية عقارية، تقدماً يبعث عموماً على الارتياح.

IV- بخصوص إسهام إدارة الخزينة: علاوة على عصرنه إدارة الخزينة لمصالحها الخاصة، تساهم هذه الأخيرة على وجه الخصوص في :

1. **تمويل الاقتصاد:** عبر عدة أشكال ولاسيما من خلال: (1) - القروض التي يمنحها الصندوق الوطني للاستثمار والتي قاربت 3000 مليار دج، خصصت لأكثر من 200 مشروع في قطاعات الصناعة والطاقة والأشغال العمومية والموارد المائية والنقل والسياحة والاتصال، (2)- قروض فاقت 400 مليار دج، منحت للبنوك لتقرضها بدورها للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وخاصة منها العاملة في قطاعات الطاقة والموارد المائية والنقل والسكن.

2. **تسيير الديون العمومية:** سجلت الخزينة ارتفاعا في الديون العمومية، بعد نفاذ احتياطيها المدّخر لدى صندوق ضبط الإيرادات.

أ - فبلغت الديون الخارجية للبلاد قيمة **1,797** مليار دولار في شهر جوان **2018**، بما فيها القرض بقيمة **1,0** مليار دولار الذي منحه البنك الإفريقي للتنمية في سنة **2016**. وتمثل الديون الخارجية العمومية نسبة **1,06** بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

ب - فيما تبلغ الديون العمومية الداخلية نسبة **36** بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة تبقى مقبولة، لاسيما مع القروض التي رفعتها الخزينة من بنك الجزائر برسم المادة **45** مكرر من قانون النقد والقرض.

v- بخصوص عصرنة النظام البنكي والمالي: نسجل عدة إنجازات في السنتين الماضيتين، ولاسيما: (1)- عصرنة نظام المعلومات لدى البنوك العمومية، وعصرنة أنظمة المعلومات لدى الأطراف الفاعلة على مستوى السوق المالية، (2)- تحسين خزانة البنوك العمومية بفضل استرجاع الخزينة للسندات الصادرة لفائدة البنوك، (3)- رفع الأموال الخاصة للبنوك المحلية بفضل إجراء جديد اتخذه مجلس القرض والنقد، (4) - مصادقة مجلس القرض والنقد على نظام يسمح بإحداث ما يسمى "بالمالية الإسلامية".

vi- بخصوص مواصلة عصرنة قطاع التأمينات: تقترب رقمته نشاط التأمينات من نهايتها، ويرافق ذلك تبسيط إجراءات تسيير ملفات اكتتاب عقود التأمين والتصريح بالحوادث. كما أحدثت شركات التأمين عروض تأمين جديدة، مع تغطية شاملة بالنسبة للعائلات، وكذا بالنسبة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

القسم الرابع: مواصلة إصلاح العدالة وعصرنتها

يعتبر إصلاح العدالة أول ورشة أطلقها السيد رئيس الجمهورية. وبعدهما أحرز هذا الإصلاح تطورات معتبرة، توسعت أهدافه أكثر برسم الدستور الذي تمت مراجعته سنة **2016**. وتعكف الحكومة على مواصلة هذه الورشة الكبيرة من خلال: (1)- تكييف الإطار التشريعي ذي الصلة، (2)- وعصرنة العدالة والجهاز القضائي، (3)- وتثمين الموارد البشرية بالقطاع وتعزيز المنشآت القضائية، (4)- وتعميق إصلاح السجون.

- بخصوص تكييف الإطار التشريعي: نسجل في هذا الشأن حركية حثيثة ما فتئت تستمر.

أ. **من ضمن القوانين الجديدة والقوانين التي تمت مراجعتها نسجل:** (1) - القانون العضوي المتعلق بالدفع بعدم الدستورية، وهو نظام جديد في بلدنا حيث يسمح بمراقبة بعدية للقوانين ولاسيما لفائدة المتقاضين، (2) - والقانون العضوي حول مجلس الدولة، الذي يتكفل بالأحكام الدستورية الجديدة، (3) - والقانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، حيث جاء ليسد فراغا في هذا المجال، (4) - والتغييرات المتتالية التي أدخلت على قانون الإجراءات الجزائية، (5) - ومراجعة القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، ولاسيما لتنفيذ مبدأ التقاضي على درجتين لدى المحكمة الجنائية، وإعادة تنظيم صحيفة السوابق العدلية وإصلاح نظام الإكراه البدني.

ب. من بين مشاريع القوانين قيد الاستكمال والتي ستعرض على البرلمان خلال العهدة التشريعية الحالية، نذكر مراجعة بعض النصوص وتحيين بعضها وأيضا نصوص جديدة تخص: (1)- الوقاية من الفساد ومحاربتة، (2)- والقانون المدني ولاسيما للتكفل بالضمانات (3)- وقانون الجنائيات، (4)- والقانون التجاري، (5)- وقانون الإجراءات المدنية، (6)- والمتاجرة بالمخدرات، (7)- ونظام الصرف، (8)- ومكافحة الجريمة المعلوماتية، (9)- وحق المواطنين في الاطلاع على الوثائق والمعلومات العمومية، طبقا لأحكام الدستور.

II- بخصوص عصرنة العدالة: سجل تقدم معتبر في هذا المجال.

أ - في مجال الدعوى العمومية: نسجل على الخصوص: (1)- وظيفية المحكمة الجنائية مع عملها بمبدأ التقاضي على درجتين، (2)- والتعميم التدريجي لاستعمال السوار الالكتروني في تنفيذ العقوبات، مع دعم ذلك بوحدة مركزية لمراقبة الأشخاص الخاضعين لهذا النظام العقابي، (3)- وكذا تطبيق إجراءات جديدة للمتابعة الجنائية في مجال الجرائم والجرح المرتكبة بالخارج من طرف أجنب والتي تمس بأمن بلدنا أو بمصالحه الأساسية.

ب في مجال تنفيذ العقوبات: نسجل على وجه الخصوص: (1)- إحداث إطار جديد لتحصيل الغرامات وتكاليف العدالة، حيث مكن هذا الأخير من تحصيل أكثر من 7 مليار دج، (2)- إضافة إلى اتخاذ إجراءات جديدة (مع اللجوء إلى بنك معلومات) متعلقة بصحيفة السوابق العدلية للأشخاص الذين ارتكبوا جناحا خاصة بحركة المرور بالطرقات وبشرب الخمر وتعاطي المخدرات.

ج. في مجال الشرطة القضائية: تعززت هذه الأخيرة من خلال تعيين أكثر من 1700 ضابط جديد، علاوة على استفادتها من دورات تكوينية تشرف على تأطيرها الجهات القضائية كما وضعت شبكة تربط مختلف المصالح التقنية والعلمية للشرطة القضائية بالجهات القضائية، قصد تسهيل المعالجة السريعة للملفات.

د - وفيما يتعلق بأعوان القضاء، نسجل فتح مسابقتين بـ1500 منصب لكل مسابقة، قصد تعزيز سلك الموثقين والمحضرين القضائيين. وفي نفس الوقت نسجل علاقة يسودها هدوء أكبر بين المحامين والقضاة على مستوى الجهات القضائية. ومن جهة أخرى، وسع استعمال تقنيات التوقيع والإثبات الالكترونيين إلى أعوان القضاء ولاسيما الموثقين.

هـ. وفي الأخير مكنت رقمنة العدالة من اطلاع المواطن عن بعد على الخدمات القضائية على غرار سحب صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية الموقعتين الكترونيا، وتصحيح الأخطاء المرتكبة في وثائق الحالة المدنية، وإحداث "اللفيف" الذي يعد عقدا يعترف به الشرع الإسلامي عبر الدليل بالبيئة المعد مقديما.

III- بخصوص تعزيز إمكانيات العدالة:

أ. في مجال المنشآت القضائية: نسجل على الخصوص: (1)- استكمال شبكة مجالس القضاء عبر كافة ولايات الوطن، (2)- وفتح 44 محكمة إدارية على أن تفتح المحاكم الأربع الأخرى في الأجل القريب، (3)- إعادة تأهيل العديد من الجهات القضائية الموجودة وعصرنتها.

ب. في مجال الموارد البشرية: نسجل على وجه الخصوص: (1)- فتح مدرسة عليا جديدة للقضاء تتسع لـ 1000 مقعد، تمكّن من (2)- إعداد سياسة جديدة لتكوين القضاة على مدى أربع سنوات، (3)- وتعزيز إعادة تأهيل القضاة الذين يزاولون مهامهم، بما في ذلك في مجال التحكيم الدولي والجريمة المعلوماتية والملكية الفكرية.

IV- بخصوص إصلاح السجون: نسجل على وجه الخصوص: (1)-مواصلة تكوين الموظفين المعنيين وإعادة تأهيلهم، (2) - وتحسين نسبي لشبكة منشآت السجون في حين أغلق سجن سركاكي نهائياً ليحول إلى متحف، (3) - ومواصلة سياسة تكوين المسجونين وتعزيزها حيث تم خلال السنة الدراسية المنصرمة تسجيل 43000 سجين في التعليم العام، وقرابة 3300 متفوق في الامتحانات، فيما تابع 39000 سجين تكويناً مهنياً توج بقرابة 30000 نجاح، (4) - ومواصلة سياسة إعادة الإدماج ولاسيما في مجال الحرية المشروطة، والحرية النصفية والوقف المؤقت للعقوبات لفائدة أكثر من 5000 مسجون، (5) - ومرافقة المسجونين لإعادة إدماجهم مهنياً، حيث استفاد من هذا الإجراء أكثر من 1000 شخص في السنتين الأخيرتين.

الفصل الثاني: النشاط الاقتصادي

تميزت المرحلة المعنية بالتقرير الحالي بنشاط اقتصادي حثيث، دعمته أيضاً تسوية الديون المسجلة على الدولة، وعودة السيولة الكافية على مستوى البنوك.

فبعدما بلغ النمو نسبة 3,2 بالمائة سنة 2016، تواصل بمستوى أقل سنة 2017 (1,4 بالمائة)، ليشهد ارتفاعاً سنة 2018 حيث يقدر بنسبة 2,2 بالمائة. ويعد هذا النمو متواضعاً بسبب تراجع قطاع المحروقات، لأن النمو خارج المحروقات بلغ 2,2 بالمائة سنة 2017 وسيصل إلى 3,4 بالمائة سنة 2018.

وتفيد المعلومات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات أن الثلاثي الثاني من سنة 2018 سجل النتائج التالية بالنسبة للنمو: (1) - النمو الإجمالي: + 2,8 بالمائة، (2) - قطاع المحروقات: - 8,2 بالمائة، (3) - قطاع البناء والأشغال العمومية والري: + 3,0 بالمائة، (4) - الخدمات التجارية: + 2,6 بالمائة، (5) - الفلاحة: + 8,9 بالمائة.

وبالنسبة للقيمة، ارتفع الناتج الداخلي الخام من 160 مليار دولار سنة 2016 إلى 168 مليار دولار سنة 2017 ويقدر بـ 184 مليار دولار سنة 2018.

كما تم التحكم في التضخم حيث سجل المعدل الوطني انخفاضاً مستمراً من 6,4 بالمائة سنة 2016 إلى 5,6 بالمائة سنة 2017 وإلى 4,5 بالمائة بالنسبة للأشهر العشرة الأولى من سنة 2018.

القسم الأول: قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

I- تطوير الفلاحة:

سجل قطاع الفلاحة بفضل عمليات الدعم العمومي المتتالية التي قررها السيد رئيس الجمهورية، إقلاعا حقيقياً ينبغي تمديده وتوجيهه. فتمثل الفلاحة اليوم نسبة 12,3 بالمائة من الناتج الوطني الداخلي الخام، بقيمة إجمالية للإنتاج فاقت 3200 مليار دج، مع مناصب شغل مضمونة لأكثر من مليونين وست مائة ألف شخص. علاوة على ذلك وباستثناء الحبوب والحبوب واللحوم، يغطي الإنتاج الفلاحي المحلي حاجيات السوق ويحقق الآن فائضاً للتصدير.

وبسبب قلة تساقط الأمطار، كانت سنة 2017 سنة صعبة لاسيما بالنسبة للحبوب، حيث سجل القطاع نمواً بنسبة 1 بالمائة فقط. وبالمقابل كانت سنة 2018 أفضل حيث بلغت نسبة النمو 8,9 بالمائة في الثلاثي الثاني، حيث ارتفع إنتاج الحبوب من 35 مليون قنطار إلى أكثر من 60 مليون قنطار، وارتفع الكلاً بأنواعه بحوالي 9 ملايين قنطار، أما إنتاج البقوليات فقد ارتفع من 130 مليون إلى 136 مليون قنطار، فيما فاق إنتاج اللحوم 10 مليون قنطار، وبلغ إنتاج الحليب 3,5 مليار لتر.

وتسعى السلطات العمومية إلى دعم هذه الحركية بأشكال مختلفة.

ففي مجال المنشآت: (1)- ارتفعت المساحات المسقية إلى 1,3 مليون هكتار، (2)- ووسعت شبكة تزويد قطاع الفلاحة بالكهرباء بنسبة 10 بالمائة، لتبلغ 7000 كلم، (3)- وتم فتح أكثر من 4300 كلم من المسالك الفلاحية، (4)- إضافة إلى حوالي 2000 بئر تم إنجازها أو إصلاحها.

وفي مجال حماية الصحة والصحة النباتية: (1)- نظمت في السنتين الماضيتين عدة حملات لتلقيح البقر والغنم وغيرهما من المجترات، (2)- وتم الشروع في عمليات خاصة لمواجهة الأوبئة الجديدة التي تهدد الماشية، (3)- كما مولت الدولة برنامجاً هاماً حتى تضمن للفلاحين وفرة البذور السليمة، وتحمي كذلك إنتاج التمور.

وبخصوص تحسين المعارف: استفاد حوالي 47000 فلاح وقرابة 14000 تقني من القطاع، من برنامج تكويني لإعادة تأهيلهم.

أما بخصوص دعم التنمية الفلاحية: فقد منحت الأولوية لبعث برامج دعم مختلف قطاعات النشاط الفلاحي، حيث شهدت سنة 2018 مضاعفة الميزانية المخصصة لمختلف صناديق دعم النشاط الفلاحي لتصل إلى 61 مليار دج.

وفي الجانب اللوجستي: يرافق النشاط الفلاحي على وجه الخصوص: (1)- برنامج لإنجاز 30 مطمورة يستكمل في 2019، (2)- وبرنامج واسع لإنجاز مستودعات التبريد تتسع لمئات الآلاف من الأمتار المكعبة، (3)- وفتح المذبح العصري ببوقطب بولاية البيض (الثالث من نوعه).

وفيما يتعلق بالعقار الفلاحي: نسجل على وجه الخصوص ما يلي: (1)- ينتظر قريباً استكمال تحويل حق الانتفاع إلى عقد امتياز فلاح، ليشمل 200.000 مستفيد يعملون على 2,3 مليون هكتار، (2)- سوّيت وضعية حوالي 23000 مستفيد من الحصول على الملكية العقارية على مساحة قدرها 167000 هكتار، (3)- استصلاح الأراضي الغابية من خلال منحها 32000 مستفيد وتخصيصها لغرس الأشجار، (4)- منح قرابة 1,2 مليون هكتار من الأملاك الخاصة للدولة لفائدة أكثر من 36000 مستثمر لاستثمارها في القطاع الفلاحي، (5)- ومواصلة برنامج منح الامتياز الخاص بالمزارع النموذجية العمومية لمستثمرين وطنيين، على أن تحتفظ الدولة بنسبة 34 بالمائة منها لتمكين من ممارسة حق الأقلية المانعة.

ومنحت في مرحلة أولى 35 مزرعة نموذجية في إطار شراكات أبرمت سنتي 2013 و2017 على مساحة إجمالية قدرها 14000 هكتار، كآلت كلها بالنجاح ودرّت أكثر من 47 مليار دج تم ضخها في شكل استثمارات، كما مكنت من خلق 2000 منصب شغل جديد.

وتقرّر في هذا الصدد إطلاق مبادرة ثانية في نهاية السنة الجارية، تخص 97 مزرعة نموذجية تتربع على مساحة قدرها 92000 هكتار، ستضخ فيها أكثر من 450 مليار دج من الاستثمارات تتكون أساساً من أموال خاصة، مع خلق حوالي 24000 منصب شغل جديد.

وفي إطار تنظيم المهنة الفلاحية، تم تنصيب 14 مجلساً وطنياً مهنيًا مشتركاً. وإضافة إلى ذلك، تكفلت الحكومة بالتوصيات المنبثقة عن الجلسات الوطنية للفلاحة (الغابات والصيد البحري) المنظمة هذه السنة.

II- بخصوص الغابات: سجلت السنتان الأخيرتان على وجه الخصوص: (1) - غرس أكثر من 250.000 شجرة بين أشجار الزيتون والفواكه، من طرف حوالي 6000 مستفيد من برامج الدعم العمومي، (2) - إعادة تشجير أكثر من 8000 هكتار، (3) - وتعزيز وسائل مكافحة الحرائق من خلال اقتناء التجهيزات المناسبة ونشر الفرق المتحركة، مما مكن من حماية الغابات من الحرائق.

III- في مجال الصيد البحري: نسجل على وجه الخصوص: (1) - استلام ملاجئ صيد جديدة والتكفل العصري بالمنشآت الموجودة، (2) - إقامة أرصفة اصطناعية على طول الساحل، (3) - ومنح قرابة 40 امتياز جديد لإنشاء مؤسسات مختصة في تربية المائيات، (4) - ودخول 19 مزرعة مائية جديدة حيز الإنتاج.

القسم الثاني: قطاع الصناعة والمناجم

I- تحسين مناخ الأشغال: تعكف السلطات العمومية على اتخاذ عدة تدابير تكميلية موجهة كلها لتحسين مناخ الأعمال. و من بين هذه التدابير، نذكر على وجه الخصوص:

1 - عمل حثيث تشرف عليه اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال التي تسعى لرقمنة الإجراءات والعمليات المتعلقة بالاستثمار، بمساعدة البنك العالمي. وإضافة إلى ذلك، قلّصت قائمة النشاطات غير المؤهلة للاستفادة من مزايا قانون الاستثمار، مع مراعاة النقائص الموجودة عبر العديد من ولايات الوطن.

2 - تعزيز قدرات تدخل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : ولاسيما من خلال: (1) - إحداث أربعة مراكز متخصصة على مستواها المركزي، (2) - ونشر الشبائيك الوحيدة في كل ولايات الوطن وعلى مستوى الولايات المنتدبة الجديدة العشر الواقعة بالجنوب.

3 - تعزيز المرافقة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بدأت إعادة تهيئة وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي ثمارها في الميدان. كما رفع صندوق ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نشاطه وفعاليته حيث تكفل بحوالي 400 ملف منذ بداية هذه السنة.

4 - متابعة عن كثب من المؤسسات العمومية الاقتصادية لقطاع الصناعة قصد السهر على: (1) - التنفيذ الجيد لبرامج عصرنتها عن طريق القروض الحسنة، (2) - وإدماج أفضل لحاجياتها ومنتجاتها، (3) - وكذا ترقية قدراتها على التصدير.

5 - رفع العرض الخاص بالعقار الصناعي: مع الإطلاق الفعلي لخمسين منطقة صناعية جديدة عبر حوالي أربعين ولاية، بدعم ميزاني بلغت قيمته 100 مليار دج. وأسندت أغلبية هذه الإنجازات الجديدة (التي تتربع على 12000 هكتار) للولايات المعنية وسيتم استلامها خلال سنة 2019.

6 - لامركزية الحكامة في عملية الاستثمار: وإضافة إلى تعزيز قدرة تدخّل الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قررت الحكومة وضع كافة العقود الإدارية المتعلقة بالاستثمار تحت سلطة الوالي ويساعده في ذلك الجهاز التنفيذي المحلي.

-III- تقدم الاستثمار:

يشهد الاستثمار في البلد تقدما ملحوظا. فعلاوة على المشاريع الوطنية الهامة التي يتوالى إطلاقها وتدشينها، تسجل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أيضا تدفقا هائلا من المشاريع التي بادر بها مستثمرون في جميع القطاعات.

فمن شهر جانفي 2017 إلى غاية سبتمبر 2018، تم الإعلان عن 8000 مشروع استثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من شأنها أن تخلق أكثر من 200.000 منصب شغل. ويقف وراء معظم هذه الاستثمارات مستثمرون محليون.

وتكشف المؤشرات التي قدمتها البنوك عن 3588 مشروع تم تمويله سنتي 2017 و 2018 في قطاعات خارج الفلاحة، بمبلغ إجمالي قيمته 2329 مليار دج. وبالنسبة لقطاع الفلاحة، تم الكشف عن 8925 مشروع ممول بقيمة 137,7 مليار دج.

يعد تقدم الصناعة الوطنية حقيقة لا يمكن نكرانها في الميدان. فالحاجيات الوطنية باتت تغطي حتى في مجال الصناعات الغذائية والالكترونية ومواد البناء ومواد صناعة الحديد. وبات يتضاعف تدريجيا أيضا تصدير المنتجات الصناعية بفضل التشجيع الذي تقدمه السلطات العمومية.

ويكمن الرهان حاليا في تنظيم مجموعة المتعاملين لجعلها تبذل المزيد من الجهود في قطاعات الصناعة الموجهة للتصدير، سواء تعلق الأمر بسلسلة النشاطات المتعلقة بالصادرات أو بالنقل البحري والجوي للسلع.

-III- بعث قطاع المناجم: يبذل الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي جهودا جوهرية في مجال البحث والتممين، تم دعمها بفضل التمويل العمومي.

وموازة مع ذلك، شهد استغلال مناجم الفوسفات انطلاقة جديدة مع مشروع بلاد الهضبة بولاية تبسة، وهو المشروع الذي سيسمح بمضاعفة إنتاج الفوسفات ويمكن من إنشاء صناعة حقيقية للأسمدة بشرق الوطن.

أما بالنسبة لمناجم الحديد، فيجري التحضير لبعث القطاع في المستقبل القريب بغية مرافقة تطوير صناعة الحديد المحلية. وتخص هذه الأخيرة أولا مناجم بوخضرة والونزة التي سيشهد انتاجها ارتفاعا.

وبخصوص حقل غار جبيلات بولاية تندوف، هناك تجارب جارية بالمخابر واتصالات قائمة مع الشركاء، مما سيتيح تميمه خلال العشرية المقبلة.

القسم الثالث: قطاع الطاقة

I- بخصوص المحروقات:

حيّنت شركة سوناطراك تقييم التقديرات الوطنية بخصوص المحروقات في أفق 2030. وتتمّ هذه المقاربة عن الإرادة الثابتة في مضاعفة التنقيب وتثمين كافة الطاقات في مجال المحروقات، البرية والبحرية، التقليدية وغير التقليدية. ويمكن هذا المسعى من مضاعفة حجم الاكتشافات السنوية لتعويض نفاذ الاحتياطات الموجودة. كما سيتمكن من خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل المباشرة.

ومن جهة أخرى، تحظى حقول النفط والغاز بجهود جبارة لتقويمها، مما يفسر انخفاض إنتاج البترول حالياً بنسبة 13 بالمائة.

كما انتهجت شركة سوناطراك استراتيجية قوية لتثمين محروقاتنا. ويتجلى ذلك من خلال تطوير طاقات تكرير النفط الخام محلياً وعلى الصعيد الدولي. كما يتجلى من خلال تطوير الصناعة البتروكيمياوية على غرار مركب أرزيو الجديد لإنتاج البوليبروبيلان.

وتعكف شركة سوناطراك كذلك على إعادة التفاوض مع زبائنها الأجانب بشأن عقود تصدير الغاز، وهي المفاوضات التي تتم في ظروف حسنة.

ويجري التحضير حالياً لصياغة مشروع مراجعة القانون المتعلق بالمحروقات، قصد تحسين جاذبية بلدنا في مجال التنقيب على هذه الثروة الوطنية واستغلالها، في الوقت الذي يشهد فيه القطاع تنافساً قوياً في الساحة الدولية.

II- بخصوص الطاقات المتجددة:

شهدت سنة 2017 دخول 05 منشآت في الخدمة، تقدر طاقتها الإجمالية بـ 125 ميغاواط، موزعة على مناطق المسيلة وورقلة والجلفة والأغواط وباتنة. كما تم الإعلان هذه السنة عن مناقصة لتعبئة مساهمة المستثمرين المحليين في إنتاج 150 ميغاواط من الكهرباء الضوئية. وبالموازاة مع ذلك، ستتولى المؤسسات العمومية العاملة في القطاع إنتاج 150 ميغاواط أخرى.

وكلفت الحكومة شركة سوناطراك (التي تنتج الكهرباء الضوئية لحقولها الخاصة) بتولي الريادة في إنتاج الكهرباء الضوئية وكذا في خلق بيئة صناعية في هذا المجال من خلال تعبئة شركاء أجانب لهم سمعة في المجال.

تمكّن هذه العمليات إذا من تحقيق هدف إنتاج 4500 ميغاواط في السنوات الخمس المقبلة.

وفيما يتعلق بالفعالية الطاقوية، يشهد البرنامج المسطر في هذا المجال تسارعاً في الوتيرة بفضل إسهام أكبر من قبل الجماعات المحلية، سواء بالنسبة للإنارة العمومية أو بتزويد التجهيزات العمومية. وتضاف هذه الجهود إلى تلك الجارية خاصة في مجال تحويل السيارات لتشغيلها بغاز البترول المميع.

بخصوص الإنتاج الكلاسيكي للكهرباء:

خلال سنتي 2017 و 2018 تم تشغيل قوة جديدة قدرها 2200 ميغاواط بشمال البلد، مع رفع قوة محطات عين جاسر وعين أرناات ورأس جنات وبوتليليس.

وفي الجنوب، تعزز قطب "عين صالح- أدرار- تميمون" بمنشأة جديدة بقوة 34 ميغاواط تعمل بالعنفة الغازية (التوربينة). وتضاف إلى ذلك سلسلة من المحطات التي تُشغّل بالمازوت وبالعنفات الغازية المتحركة، والمحطات الصغيرة، والتي تنتج قوة 110 ميغاواط، وهي موزعة على عدة مناطق بولايات تمنراست وأدرار وتندوف وبشار وإليزي وغرداية.

ويتواصل تزويد البيوت بالطاقة بوتيرة مدعمة. فقد شهدت سنتا 2017 و2018 توصيل أكثر من 550.000 بيت بشبكة الكهرباء، وتم تزويد قرابة 500.000 بيت بالغاز الطبيعي.

القسم الرابع :

قطاع السياحة والصناعة التقليدية

يوصل قطاع السياحة والصناعة التقليدية في تسجيل تقدما ملحوظا، حيث بات يستقطب المزيد من المستثمرين والمتعاملين، وهو يستفيد من دعم متواصل من الدولة.

-I- تطور السياحة المستمر:

برسم تهيئة تأطير السياحة، نسجل على وجه الخصوص ما يلي: (1)-شهدت هذه السنة استكمال مخططات التوجيه الثمانية والأربعين الخاصة بالتهيئة السياحية الولائية، (2) - والمصادقة على مخططات التهيئة السياحية التسعة والخمسين لاستقبال أكثر من 130.000 سرير جديد. وتم في هذا الصدد توفير أكثر من 3500 هكتار لمنحها في إطار الامتياز، (3)-تهيئة 103 شاطئ في حين يجري التحضير لتهيئة 28 شاطئا آخر، (4)-الشروع خلال سنة 2019 في تهيئة أكثر من 100 منطقة توسع سياحي بمساعدة من ميزانية الدولة وتحت إشراف الولاية.

برسم ترقية الاستثمار السياحي: خضع هذا الأخير للامركزية من خلال تحويل مهمة تسييره للولاية، ويساعدهم في ذلك الجهاز التنفيذي المحلي. وتشمل عملية اللامركزية هذه منح العقار السياحي في إطار الامتياز والمصادقة على مشاريع الاستثمار السياحي التي لا تتعدى قيمتها 05 مليار دج.

برسم الاستثمارات في الصناعة السياحية: تبرز حصيلة السنتين المنصرمتين ما يلي: (1)- 89 إنجازا تم استكماله يسع لـ 8200 سرير، ومكن من خلق 3300 منصب شغل، مما يرفع الحظيرة الفندقية الوطنية إلى أكثر من 1300 مؤسسة بسعة 115000 سرير، (2)- 809 مشاريع جاري إنجازها تتسع لأكثر من 103.000 سرير وتمكن من خلق حوالي 44000 منصب شغل، (3) - 1037 مشروع ينتظر إطلاقه قريبا بسعة تفوق 145000 سرير وتمكن من خلق أكثر من 55000 منصب شغل.

برسم عصرنة الحظيرة الفندقية العمومية : استفادت هذه الحظيرة من برنامج تقويم هام مس 65 وحدة، (1)- تم تجديد 13 مؤسسة شرع في استغلالها، (2)- تخضع 36 مؤسسة أخرى حاليا للتجديد، (3)- تنتظر 08 فنادق عمومية الشروع في تجديدها. ويرافق كل هذه العمليات برنامج لتأهيل الموظفين.

بخصوص القطاع المعدني: نسجل 36 مؤسسة يتم استغلالها و 32 مشروعاً قيد الإنجاز. كما منحت 09 عقود امتياز جديدة للاستغلال المعدني، 03 منها لإنجاز مراكز المعالجة بمياه البحر.

ويشهد النشاط السياحي تطوراً داخلياً معتبراً، كما تبرز ذلك نسبة شغل المنشآت الفندقية وخاصة في موسم الصيف. ويعرف هذا النشاط أيضاً بروز نوع خاص من السياحة يدعى "الإيجار لدى الساكن" الذي بات يسجل توسعاً كبيراً، فيما يعد تدفق السياح الأجانب في مرحلة الانتعاش ولاسيما في المناطق السياحية الواقعة جنوب الوطن.

-II- التكفل بالصناعة التقليدية:

يغطي قطاع الصناعة التقليدية حالياً 360.000 نشاط يترتب عنه توفير 960.000 منصب شغل حقيقي. ويستفيد هذا الأخير من دعم متعدد الأشكال تقدمه الدولة.

بالنسبة لتكوين الحرفيين وإعادة تأهيلهم: يتم ذلك عبر عدة أشكال منها: (1) - تكوين تقني لأكثر من 5300 حرفي في السنة، (2) - التكوين عن طريق التمهين لأكثر من 7000 حرفي لديهم مشاريع، (3) - تكوين المكونين حيث شمل أكثر من 200 تقني، (4) - تنظيم ورشات تكوينية بمساعدة كفاءات أجنبية في تخصصات متميزة.

بالنسبة لترقية النشاط الحرفي: رافق هذا الأخير على الخصوص: (1) - توزيع حوالي 900 محل على حرفيين عبر 81 مركزاً حرفياً أنجزته الدولة، (2) - تنظيم تظاهرات ترقية محلية ووطنية وكذا إيفاد بعض الحرفيين للمشاركة في معارض تنظم بالخارج، (3) - إحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف.

القسم الخامس: قطاع التجارة

يرافق قطاع التجارة عبر إصلاحاته الخاصة، تنمية الاقتصاد خارج المحروقات، ويساهم أيضاً في تحسين ظروف المواطنين المعيشية.

-I- برسم ضبط السوق وحماية المستهلكين :

1. **بخصوص ضبط التجارة:** شهد هذا الجانب مراجعة القانون المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية، التي تمخض عنها: (1) - إنشاء بوابة الكترونية، (2) - تأطير غلق وحدات الإنتاج خلال التوقيفات التقنية، (3) - إلغاء التراخيص المسبقة للقيود في السجل التجاري لممارسة النشاطات المقننة، (4) - إجبار التجار على احترام المداومات أيام الأعياد الوطنية.

2. **بخصوص تنظيم الأسواق والنشاطات:** نسجل على وجه الخصوص: (1) - وضع تدابير لضبط أسواق السلع ذات الاستهلاك الواسع وكذا مواد البناء، (2) - تحيين قائمة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيود في السجل التجاري، (3) - وكذا إطلاق السجل التجاري الإلكتروني الذي شمل 800.000 تاجر على أن يعمم استعماله خلال السداسي الأول من سنة 2019.

3. بخصوص تموين السوق: لم يشهد هذا الأخير اضطرابات كبيرة خلال السنتين الماضيتين، وعندما ظهرت بعض التوترات اتخذت إجراءات لتسويتها، (1) -والأمر نفسه بالنسبة لوفرة حليب الأكياس، حيث دفع التوتر في هذه المادة بالسلطات العمومية إلى رفع كميات الحليب المجفف التي توزع شهريا على مصانع الحليب العمومية منها والخاصة، (2) - وكان الأمر كذلك بالنسبة لوفرة البطاطا، حيث يتدخل في كل مرة نظام ضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع "سيربالاك" ليخرج مخزون البطاطا ويساهم في تزويد السوق في الفترات التي يقل فيها المحصول.

ومن جهة أخرى، تستمر السلطات العمومية في تقديم مساعداتها المالية لضبط السوق ولاسيما من خلال: (1) - صندوق التعويض الجزئي لتكاليف نقل السلع نحو الجنوب (نفقت حوالي ملياري دج في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2018)، (2) - والتعويض الكامل بالنسبة للزيوت الغذائية (أكثر من 3 مليار دج في السنتين الفارقتين).

4. بخصوص تحسين شبكات التوزيع التجارية وحماية المستهلك: يتواصل إنجاز الأسواق من طرف السلطات العمومية.

أ. يجري تنفيذ برنامج لإنجاز 08 أسواق للجملة تزود أكثر من 30 ولاية، بمبلغ 19 مليار دج، مع استلام وحدتين (بكل من سطيف وعين الدفلى)، فيما بلغت نسبة الإنجاز معدل 60 بالمائة بالوحدات الأخرى.

ب. وبالموازاة مع ذلك، تم الشروع في إنجاز 291 سوق مغطاة عبر الوطن بقيمة 10 مليار دج، استلمت 29 سوقا منها، وتنتظر 18 أخرى الاستلام قريبا، فيما بلغت نسبة الإنجاز 80 بالمائة في 17 سوقا أخرى.

5. حماية المستهلكين: تراجعت حالات التسمم الغذائي في السنتين الفارقتين بفضل مضاعفة عمليات مراقبة جودة المنتجات الموجهة للاستهلاك. وقد تسنى ذلك بفضل تعزيز شبكة المخابر (25 مخبرا) واقتناء تجهيزات متطورة لفائدة فرق المراقبة (اقتناء حوالي 500 حقيبة مجهزة).

6. بخصوص المراقبة التجارية ومكافحة الغش: تعمل مصالح مكافحة الغش بدون هوادة وتتدخل بفعالية. ومن بين المخالفات التي سجلتها هذه الأخيرة نذكر 40 بالمائة منها بخصوص عدم احترام البيانات الخاصة بتتبع المعاملات، و 15 بالمائة بعدم احترام ضرورة عرض الفواتير.

II- برسم خفض الواردات وترقية الإنتاج المحلي: يؤثر الاختلال المستمر في الميزان التجاري، سلبا على ميزان المدفوعات الخارجية ويساهم بقوة في الانخفاض المستمر لاحتياطي الصرف الوطني الذي بلغ 84 مليار دولار في نهاية أكتوبر 2018. وأمام هذا الوضع، اتخذت عدة إجراءات للحد من الواردات. فقد تم إحداث نظام رخص الاستيراد في سنة 2016، ليعوض بعدها بقائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد والتي أعطت بعض النتائج. ومكنت هذه المقاربات المختلفة من جعل حجم الواردات يستقر في 33 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2018.

وشرعت الحكومة في تطبيق الرسم الإضافي المؤقت الوقائي، الذي يتمثل في رسم إضافي تتراوح نسبته بين 30 و 200 بالمائة من قيمة السلع المستوردة. ويسمح هذا التدبير باحترام الالتزامات التجارية الخارجية للبلد، كما يتيح جمع إيرادات إضافية للخزينة العمومية.

